محضر رقم ١٣

المجلس التأسيسي

محضر جلسة ١٣/ ٦٢

يوم الثلاثاء ٢٣ محرم سنة ١٣٨٢ هـ

الموافق ٢٦ يونيو (حزيران) ١٩٦٢ م

الساعة ـ الثامنة صباحا

في تمام الساعة الثامنة من صباح يوم الثلاثاء ٢٣ محرم ١٣٨٢ هـ ، الموافق ٢٦ يونيو (حزيران) سنة ١٩٦٢ م ، عقد المجلس التأسيسي جلسته العادية الحلنية ١٣/ ٦٢ في مقره ، برئاسة صاحب السعادة رئيس المجلس التأسيسي السيد عبد اللطيف محمد الثنيان حيث ناقش المجلس الأمور الواردة في جدول الاعمال ، وقد حضر هذا الاجتماع كل من السادة الاعضاء المحترمين وأصحاب السعادة الوزراء الآتية اسماؤهم :

الدكتور أحمد الخطيب
الشيخ جابر العلي السالم الصباح
الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح
حمود الزيد الخالد
خليفة طلال محمد الجري
الشيخ خالد عبد الله السالم الصباح
سعود عبد العزيز العبد الرزاق
سليمان أحمد الحداد
الشيخ سالم العلي الصباح
الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح
الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح
الشيخ صباح السالم الصباح
عباس حبيب منور
عبد الرزاق سلطان أمان
عبد العزيز حمد الصقر
عبد الله زيد اللافي الشمري
عبد اللطيف محمد ثنيان الغانم
علي ثنيان صالح الاذينة
مبارك عبد العزيز الحساوي
محمد رفيع حسين صرفي
محمد وسمي ناصر السديران
محمد يوسف النصف
منصور موسى المزيدي
الشيخ مبارك الحمد الصباح
الشيخ مبارك عبد الله الاحمد الصباح
الشيخ محمد أحمد الجابر الصباح

نايف أحمد جاسم الدبوس

يعقوب يوسف الحميضي

يوسف خالد المخلد المطيري

كما حضر هذا الاجتماع ايضا السيد الامين العام للمجلس التأسيسي الاستاذ علي محمد الرضوان والسيد الخبير الدستوري الدكتور عثمان خليل عثمان والسيد الخبير القانوني الاستاذ محسن عبد الحافظ ورجال الصحافة والاذاعة والتلفزيون ورجال السلك الدبلوماسي العربي والاجنبي .

كما تغيب عن حضور هذا الاجتماع سعادة وزير التربية والتعليم الشيخ عبد الله الجابر الصباح والسيد العضو المحترم أحمد خالد الفوزان .

وأعلن صاحب السعادة رئيس المجلس افتتاح الجلسة في تمام الساعة الثامنة صباحا ، وطلب من السيد الامين العام البدء بتلاوة جدول اعمال المجلس ، حيث تلى سيادته البند الاول من الجدول والمتعلق باقرار محضر الجلسة السابقة حيث ووفق عليه بالاجماع من قبل جميع السادة الاعضاء .

ثم انتقل المجلس بعد ذلك الى مناقشة البند الثاني من جدول الاعمال والمتعلق بكتاب وزارة الداخلية بشأن طلب الاذن باتخاذ اجراءات التحقيق ضد السيد العضو المحترم محمد وسمي ناصر السديران ، فتكلم صاحب السعادة الرئيس قائلا : ان هذا البند للعلم فقط اذ أن الاجراءات قد اتخذت بالنسبة للسيد العضو المحترم بالاتفاق مع الرئاسة .

ثم تلى السيد الامين العام البند الثالث من جدول الاعمال والمتعلق بتقرير لجنة الشؤون الثقافية والاجتماعية عن الخدمات الصحية في بعض القرى والمحال الى المجلس من اللجنة المذكورة .

فطلب الدكتور أحمد الخطيب نائب رئيس المجلس التأسيسي الكلام قائلا : ارجو تأجيل المناقشة في هذا الموضوع وذلك لشعوري بارتباطه ارتباطا وثيقا بالتقرير الذي وزع على السادة الاعضاء والخاص بمشاريع الوزارات للسنوات القادمة ، بما في ذلك طبعا تقرير وزارة الصحة العامة الذي على ضوئه يتسنى لنا معرفة خطة الوزارة بالنسبة للقرى .

وقد ووفق على هذا الاقتراح المتعلق بتأجيل بحث هذا التقرير بالاجماع .

ثم ناقش المجلس بعد ذلك البند الرابع من جدول الاعمال والخاص بتقرير لجنة الشؤون الثقافية والاجتماعية بشأن التعليم وتقرير جامعة الكويت ، فتكلم السيد نائب رئيس المجلس التأسيسي — الدكتور أحمد الخطيب قائلا :

هذا التقرير يختلف عن التقرير السابق لان هنالك نقاط هامة واردة في هذا التقرير ، لذلك أرى انه من الضروري ان يناقش الان المجلس هذا التقرير .

وتكلم السيد العضو المحترم سليمان أحمد الحداد قائلا : اشعر ان هنالك عدة نقاط في هذا التقرير تستحق المناقشة وخاصة فيما يتعلق بالمدرسين الكويتيين .

وطلب سعادة الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح (وزير المالية والاقتصاد) الكلام قائلا : ان مجلس الوزراء يقوم حاليا بدراسة اكثر النقاط الواردة في هذا التقرير وخاصة البند الاول المتعلق بالمدرسين الكويتيين حيث يدرس مجلس الوزراء ايجاد كادر خاص بهم .

وقال السيد العضو المحترم نايف أحمد جاسم الدبوس / ان اللجنة تقوم بدراسة المواضيع وترفع بموجب دراستها تقريرا يحوي رأيها وهذا التقرير الحالي يحوي نقاط هامة تستوجب الاسراع في دراستها .

وتكلم السيد نائب رئيس المجلس التأسيسي الدكتور أحمد الخطيب قائلا : بعض التوصيات الواردة في التقرير بتصنيف المدرسين الكويتيين تتطلب أخذ موافقة من الحكومة ، وهذا موضوع مهم جدا والنقطة الثانية هي موضوع بناء المدارس وقد حرصت اللجنة بالنسبة لهذا الموضوع على الاستماع الى وجهة نظر وزارتي التربية والتعليم والاشغال العامة ، والتعليم يمر بأزمة بسبب ان الوزارة ستقبل في السنة القادمة خمسة الاف طالب جدد وهذا يتطلب وجوب انشاء مدارس جديدة ، لهذه الامور وللنقاط الواردة في التقرير اطالب بأن يأخذ المجلس التأسيسي قرارا بذلك .

وسأل صاحب السعادة الرئيس موجها الكلام الى السادة الاعضاء قائلا : هل يوجد كلام آخر؟ وقال الدكتور أحمد الخطيب (نائب رئيس المجلس التأسيسي) هناك كلام غير رسمي تكلم به سعادة وزير الاشغال العامة ، حيث أبدى استعداده لتلبية جميع طلبات وزارة التربية والتعليم الانشائية وأريد ان أسأل سعادة الوزير هل لا زالت الامكانية واردة ؟

وتكلم سعادة الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح (وزير المالية والاقتصاد) قائلا : كما قلت سابقا ان تقرير لجنة الشؤون الثقافية والاجتماعية هذا ، بغالبية الامور الذي يحتويها تعرض حاليا على مجلس الوزراء ولا يجوز ان يبحث نفس الموضوع المجلس التأسيسي والوزراء لانه من الممكن ان يأخذ كل منهم قرارات تختلف عن قرارات الآخر . لذا أرى ان يترك دراسة هذا الموضوع لأحد المجلسين حيث يقدم تقريره الى الآخر .

وطلب الدكتور أحمد الخطيب نائب رئيس المجلس التأسيسي الكلام قائلا : اللجان المختصة في المجلس بعيدة عن الجو الذي تعيش فيه الوزارات ، واذا ما قام المجلس التأسيسي بدراسة نفس الاشياء التي تدرسها الحكومة فليس الذنب ذنبه لأنه لا يعلم بما يقوم به مجلس الوزراء .

فالاقتراحات والعرائض تعرض على المجلس وتحال الى اللجان ، والحل برأيي انه اذا مارس مجلس الوزراء أي موضوع فليعلم ذلك للمجلس التأسيسي . حتى ينسق اعماله بناء على دراسة المجلسين

وقال سعادة الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح (وزير المالية والاقتصاد) ان المواضيع المذكورة في التقرير لم تحل على المجلس بل ان اللجنة هي التي درست هذا الموضوع واقترحته .

وأعلن صاحب السعادة الرئيس انتهاء المناقشة قائلا : انتهى النقاش بهذا الموضوع .

وتكلم السيد نائب رئيس المجلس التأسيسي الدكتور احمد الخطيب قائلا : حتى الآن لم يطلب المجلس شيء ونفذ ، أريد ان اعرف ما هو حق المجلس ... اذا لم يكن من حقه بحث مثل هذه الأمور ؟

فقال صاحب السعادة الرئيس : يحال التقرير الى مجلس الوزراء مع التوصية بالاخذ بالنقاط الواردة في التقرير واستصحابها .

وقال الدكتور أحمد الخطيب : أصر على حق لجان المجلس في دراسة هذا الموضوع .

وتكلم السيد العضو المحترم يعقوب يوسف الحميضي قائلا : اعتقد ان المجلس موافق على ما جاء في هذا الاقتراح . وقال سعادة السيد محمد يوسف النصف (وزير الشؤون الاجتماعية) اعتقد ان مجلس الوزراء يدرس موضوع الانشاءات وأرى من الاصح انه عندما ينتهي مجلس الوزراء من دراسة هذا الموضوع يحال الى المجلس لدراسة هذا القسم من الميزانية .

وتكلم (سعادة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية) الشيخ صباح السالم الصباح : ان مجلس الوزراء ألف لجنة وانا رئيسها لدراسة موضوع الميزانية والليلة لدينا اجتماع لدراسة هذا الموضـــوع .

ثم أعلن صاحب السعادة الرئيس مرة أخرى انتهاء المناقشة في هذا الموضوع واتخاذ القرار التالـــي :

(التوصية لدى الحكومة بالأخذ بالنقاط الواردة في التقرير واستكمال دراستها)

ثم انتقل المجلس بعد ذلك الى مناقشة البند الخامس من جدول الاعمال والمتعلق بمذكرة مقدمة من السادة الداخلين بشأن الاراضي خارج التنظيم .

فتكلم الدكتور احمد الخطيب قائلا : في بداية عمل المجلس تقدمت عريضة الى المجلس بهذا الموضوع بالذات ، وأريد ان أسأل ماذا فعلت اللجنة المختصة بهذا الموضوع ؟

وتكلم السيد العضو المحترم سليمان أحمد الحداد قائلا : لقد درست اللجنة المختصة هذا الموضوع وطلبت من رئاسة المجلس التأسيسي تزويدها بالمستندات والدراسات والخرائط الخاصة به وكما علمنا قد قام صاحب السعادة الرئيس بطلب هذه الاشياء من مجلس الوزراء ، حيث اجاب الأخير بانه اتخذ قرارا يقول بان هذا الموضوع من حق وزارة العدل .

وتكلم الدكتور احمد الخطيب (نائب رئيس المجلس التأسيسي) قائلا : ان المجلس يتلقى شكاوى عديدة حول هذا الموضوع الذي يشكل بالنسبة للمواطنين مشكلة اساسية تمسهم ، ولا يمكن ان نأخذ قرارا بمعزل عنهم ، بل يجب ان نراعي مصلحتهم ورغبتهم .

وقال صاحب السعادة (نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح السالم الصباح) : أظن انه قد جاء منا كتاب جوابا على هذا الموضوع وتقول فيه ان هذا الموضوع اصبح من اختصاص وزارة العدل . ولم نأخذ هذا القرار الا بعد الدراسات العديدة التي قمنا بها ، وقد رأينا ان هذا الموضوع اصبح مسألة شخصية وليست قضية عامة . كما انه سنة ١٩٥٤ صدر قرار قيل فيه انه يمنع التسجيل الاراضي هذه .

وقال السيد العضو المحترم مبارك عبد العزيز الحساوي : تقابل نائب رئيس مجلس الوزراء وقال انه سنة ١٩٥٤ صدر قرار بمنع تسجيل الاراضي . ولكن هذا القرار لم يوضح بأن هذه الاراضي ستتمن . وبرأيي ان احالة هذا الموضوع الى وزارة العدل غير صحيح ، وأرى ان يعرض الموضوع والملاحظات من قبل الاعضاء على النقاش .

وقال السيد الدكتور احمد الخطيب (نائب رئيس المجلس التأسيسي) قد يكون هذا الاجراء من الناحية القانونية من حق القضاء ، ولكن الذي نخشاه ان أصحاب هذه الاراضي لديها وثائق شرعية من أعلى سلطة في البلاد وهو سمو الامير المعظم . وكل هذه المشكلة ارى مثلا ان يقرر لهم تعويض لانهم

محتاجون لذلك • والقضية ليست قضية قرار بقدر ما هي حل مشكلة اساسية • واقترح ان يدرس هذا الموضوع مجددا من اللجان •

وقال السيد العضو المحترم سعود العبد العزيز العبد الرزاق : ارى ان اللجان قد تحولت الى جلسة شاى وحامض لان قراراتها اصبحت بلا قيمة •

وتكلم السيد مبارك عبد العزيز الحساوى قائلا : حول موضوع الاراضي خارج التنظيم سبق للاهالي ان طرقوا جميع الابواب فقد تقدموا مثلا الى الشرطة والامن العام وهم يحطون وثائق مدموغة باسم صاحب السمو الامير المعظم • ولذلك فلا يمكن لنا تجاهل تملكهم الشرعي لتلك الاراضي كما لا يجوز لنا السكوت وعدم حلها ، بل يجب ان نوجد لها حلا سريعا •

وقال السيد العضو المحترم نايف حمد جاسم الدبوس : قد يكون رأى اللجنة صواب ولذلك أطلب احالته الى اللجنة ، كما اننا يجب ان لا يغيب عن ذهننا ان الحكومة تعمل لمصلحة الجميع وبيدها حل هذه المشكلة •

ثم أعلن صاحب السعادة رئيس المجلس اتخاذ القرار التالي :

قرار باحالة موضوع (الاراضي خارج التنظيم) مجددا الى اللجنة المختصة وطلب المستندات الخاصة به من رئاسة مجلس الوزراء •

وتكلم صاحب السعادة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية قائلا : انني بعد النقاش لا أرى مانعا من ان تحال المستندات الى المجلس ، وأحب ان أؤكد ان مجلس الوزراء قد قام بدراسة هذا الموضوع دراسة وافية ولم يجد افضل من القرار الذى اتخذه ، كما ان المجلس كان قصده الا يشغل المجلس التأسيسي بهذا الموضوع وتخفيف العبء عنه • واذا كانت اللجنة تحب دراسة هذا الموضوع فمرحبا • واذا استطاعت اللجنة ان توضح حلولا لهذه المشكلة فلا مانع من ذلك • وانني باسم الحكومة اعلن موافقتها على احالة المستندات •

وبعد ذلك تلى السيد الامين العام البند الثالث في جدول الاعمال والمتعلق بتقرير لجنة الشؤون التشريعية بشأن مشروع قانون السجون • فطلب سعادة الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح الكلام قائلا : لقد ادخلت اللجنة تعديلات على القانون ، وكنت افضل ان تطلب اللجنة من وزارة الداخلية مندوب للمساهمة في النقاش ولابداء الرأى • ولذلك اطلب تأجيل هذا الموضوع •

وقال السيد العضو المحترم سليمان أحمد الحداد • لا داعي للتأجيل ، خاصة بعد أن درس من اللجنة •

وقال صاحب السعادة الرئيس ، لا مانع من التأجيل •

فتكلم الدكتور أحمد الخطيب (نائب رئيس المجلس التأسيسي) من الملاحظ ان السجون قد قسمت الى قسمين واحد للرجال وآخر للنساء وانني ارى انه من الضرورى ان يكون هناك قسم ثالث من السجون للمسجونين الذين لا يدخلون السجن لجرائم مشينة بالاخلاق وهؤلاء لا يجوز ابقاؤهم مع المجرمين ، وهناك مثلا مسجوني الصحافة فقد يسجن بموجب قانون المطبوعات

أحد الصحفيين ويمكن ان يكون ايضا هناك مجرمين سياسيين .

فتكلم السيد الخبير القانوني الاستاذ محسن عبد الحافظ قائلا : لقد قسم القانون السجون الى قسمين ولكنه قسم المسجونين ايضا الى قسمين فئة (أ) وفئة (ب) وكذلك قسمهم الى صغار وكبار .

وأعلن سعادة الرئيس تأجيل بحث هذا المشروع حتى يعاد بحثه مع اللجنة ومندوب من وزارة الداخلية .

وتلى السيد الامين العام البند السابع والاخير من جدول الاعمال والمتعلق بمشروع قانون بتعديل المادة ٨ من قانون انتخابات البلدية .

فأعلن صاحب السعادة الرئيس بأن لجنة الشؤون التشريعية ستخرج الآن من الاجتماع لمدة عشر دقائق لدراسة هذا المشروع واعطاء رأيها بها وذلك لأن هذا المشروع يتطلب الاستعجال وأعلن سعادته رفع الجلسة عشرة دقائق .

فانسحب من قاعة الاجتماع السادة المحترمين اعضاء لجنة الشؤون التشريعية واعضاء لجنة المرافق العامة ، سليمان الحداد ، على ثنيان صالح الأدينة ، عبد الرزاق سلطان أمان مبارك عبد العزيز الحساوى ، سعود العبد العزيز العبد الرزاق ، نايف حمد جاسم الدبوس .

وفي الساعة التاسعة الا عشر دقائق أعلن سعادة الرئيس استئناف الاجتماع ، وطلب السيد الامين العام من السيد مقرر اللجنة المشتركة مبارك عبد العزيز الحساوى ، حيث تلى قرار اللجنة بهذا الشأن وثم تلى السيد الأمين العام نص مشروع القانون المذكور أعلاه .

وتلى السيد مقرر اللجنة قرار اللجنة بهذا الشأن وهذا نصه :

" وافقت اللجنة على مشروع قانون بتعديل المادة الثامنة من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٠ الخاص ببلدية الكويت والذى ينص على تأجيل الانتخابات الى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٢ م . وترجو اللجنة من الحكومة الاسراع باتخاذ الاجراءات لتنفيذ بقية توصيات المجلس .

وطلب الدكتور أحمد الخطيب " نائب رئيس المجلس التأسيسي " الكلام وقال : اعتقد ان الفقرة الأخيرة قد تثير نوعا من الارتباك حول انتخاب ثمانية وتعيين أربعة .

وقال السيد العضو المحترم سليمان أحمد الحداد : لا يمكن ان تثير اى ارتباك لانها فقط عملية تأجيل للانتخابات .

وتكلم السيد مبارك عبد العزيز الحساوى قائلا : اعتقد انه من الأصلح أن لا يذكر العدد لأن المجلس اتخذ قرارا بغير العدد الذى يوجد في هذا القانون .

وقال السيد الخبير القانوني الاستاذ محسن عبد الحافظ : ان لجنة الشؤون التشريعية قد اتخذت بعض التوصيات وعرضتها على المجلس فمثلا قالت ان البلدية يجب ان تتبع رئاسة مجلس الوزراء والمسألة لا تزال مسألة بحث ولكننا استعجلنا هذا الأمر لأن مدة عضوية الأعضاء الحاليين للمجلس البلدى انتهت .

منذ ١٩ الحالي وكان لا بد أن يصدر قانون يستمر الأعضاء الحاليين في مراكزهم حتى ١٥ أكتوبر .

فقال الدكتور أحمد الخطيب : نائب رئيس المجلس التأسيسي " لا أعتقد أن كل شخص يقرأ الجريدة الرسمية يفهم في القانون وأرى من الأفضل ان تحذف هذه المادة أو أن تكتب ملاحظة حول هذا الموضوع .

وقال السيد الخبير القانوني الاستاذ محسن عبد الحافظ : يمكن أن يكتب بيان يوضح هذا الموضوع .

وتكلم السيد العضو المحترم نايف حمد جاسم الدبوس قائلا : اذا ذكر ذلك هل تؤثر على القانون من ناحية تحديد الوقت وتحديد الأعضاء .

فقال الخبير القانوني : نحن حددنا في القانون الأعضاء الحاليين الى أن يعين ١٥ أكتوبر ولم نحدد الأعضاء في المجلس البلدي الجديد الذي سينتخب .

وقال السيد العضو المحترم مبارك عبد العزيز الحساوي : نحن نريد توضيحا لهذه المادة

فأجاب السيد الخبير القانوني اذا اردتم دراسة الموضوع دراسة شاملة فالقصد من هذا التأجيل أن تدرس الانتخابات على شكل جديد مثلما تريدون .

ثم سأل السيد العضو المحترم نايف حمد جاسم الدبوس موجها الكلام الى السيد الخبير القانوني قائلا : حضرة الخبير هل حددت المادة التي سيستمر فيها عضوية الموجودين حاليا هل هناك مانع قانوني .

ثم أعلن صاحب السعادة رئيس المجلس الاكتفاء بالمناقشة في هذا الموضوع واتخاذ القرار التالي نصه :

" وافق المجلس التأسيسي على القانون بتعديل المادة ٨ من قانون انتخابات البلدية مع ضرورة الحاقه بمذكرة ايضاحية " .

وحيث أنه قد انتهى المجلس من مناقشة جدول أعمال هذه الجلسة وحيث أنه لم يعد هناك من شيء آخر فقد أعلن سعادة رئيس المجلس التأسيسي السيد عبد اللطيف محمد الثنيان اختتام الجلسة في تمام الساعة التاسعة صباحا .

الأمين العام　　الرئيس